

النوع الاجتماعي واثره في اصلاح القطاع الأمني

يسود اعتراف قوي بوجود تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجل والمرأة والفتاة والصبي. وكما يعتبر ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح الفعالية والمسائلة للقطاع الأمني والملكية المحلية وشرعية عمليات إصلاح قطاع الأمن.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني إضافة إلى المعلومات العملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول وكلاهما جزء من رزمة ادوات النوع الاجتماعي واثرها في اصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدف من هذه المذكرة هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها الى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني. وعليه، تشمل رزمة الأدوات ١٢ اداة مع مذكرات عملية مكملة لها - انظر معلومات أخرى.

سبب أهمية النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني

يقصد بعبارة "إصلاح القطاع الأمني" إجراء عملية تحول على القطاع/النظام الأمني والذي يشمل جميع القوى الفاعلة وأدوارها ومسؤولياتها والإجراءات التي تتخذها والعمل سوية فيما بينها في إدارة وتشغيل النظام بطريقة أكثر اتساقا مع التقاليد الديمقراطية والمبادئ السليمة للإدارة الرشيدة لتسهم بذلك في إنشاء شبكة أمنية تعمل بشكل جيد. ويشمل القطاع / النظام الأمني القوات المسلحة والشرطة والمخابرات وخدمات إدارة الحدود والجهات الرقابية مثل البرلمان والحكومة والنظام القضائي والجناي وقوات الأمن غير النظامية ومجموعات المجتمع المدني.

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل، وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المعروفة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعا هائلا داخل وعبر الثقافات وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

ويعمل إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات القطاع الأمني على تعزيز تحقيق الأهداف التالية:

الملكية المحلية

يعتمد إصلاح القطاع الأمني الذي يتميز بالشرعية والاستدامة على عملية تشاركية مملوكة محليا.

■ أن تأخذ عملية إصلاح القطاع الأمني بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات الأمنية وذلك بالتشاور مع رجال ونساء من مختلف شرائح المجتمع.

■ يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني النسائية كجسر للتعاون بين المجتمعات المحلية وصانعي السياسات الأمنية، وذلك بتعزيز الملكية المحلية من خلال توصيل الاحتياجات الأمنية والقضائية إلى صانعي السياسات، بالإضافة إلى زيادة الوعي بعملية إصلاح القطاع الأمني في المجتمعات المحلية.

تحقيق الأمن والعدالة

يعتبر تحقيق الأمن والعدالة هو أحد أهداف إصلاح القطاع الأمني لتحسين توفير الخدمات الأمنية والقضائية. وكما تدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي توفير الخدمة من خلال ما يلي:

المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمرا مهما لعملية إصلاح القطاع الأمني؟

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

التحديات والفرص المتاحة في فترة ما بعد الصراعات؟

المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي عند تحديد عملية إصلاح القطاع الأمني

معلومات أخرى



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة



قدر عدد النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب بـ ٢٥٠,٠٠٠ امرأة خلال الحرب الأهلية في سيراليون التي امتدت لعقد من الزمان، وخلال فترة ما بعد الحرب، تم تفعيل مجموعة من الآليات لإرساء العدالة بما في ذلك المحكمة الخاصة بسيراليون وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة إضافة إلى آليات العدالة التقليدية.

وقد اتخذت هذه المحكمة الخاصة خطوات إيجابية للتأكيد على التعامل مع جرائم العنف الجنسي بشكل كافي، ويشمل ذلك ما يلي:

- تبني تعريف أوسع للعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب والرق الجنسي والإجبار على البغاء والحمل بالإكراه وكذلك أي شكل من أشكال العنف الجنسي
 - تكليف مدعي عام المحكمة تحديدا بتطوير خطة للدعاء فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي.
 - تعيين محققين (من أصل فريق يضم عشرة محققين) للتحقيق في جرائم العنف الجنسي.
 - اعتماد طريقة للتحقيقات خاصة بالنوع الاجتماعي لتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن تلك الجرائم ورفع الحرج عنهم.
 - التأكيد على استعداد الشهود للتأكد من فهمهم لمدلولات الإدلاء بالشهادة.
- وبالرغم من أن الوقت لا يزال مبكر جدا للتوصل إلى نتائج قاطعة بشأن تعامل المحكمة الخاصة مع العنف الجنسي، فقد شملت الأحكام الأولى التي أصدرتها المحكمة (بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٧) إدانات للاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية ورق جنسي.

- زيادة مشاركة المرأة وخبراء النوع الاجتماعي والمنظمات النسائية في عمليات الرقابة والجهات الرقابية الرسمية (انظر الجدول ٢).
- وضع مبادرات تتجاوب مع النوع الاجتماعي للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد مؤسسات القطاع الأمني والتعامل معها ومعاقبة مرتكبيها.

الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية
إن الأخذ بزماد المبادرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح القطاع الأمني ليس مسألة تنفيذية فحسب، بل إنه ضروري للانصياع للقوانين والمواثيق والقيم الدولية والإقليمية المتعلقة بالأمن والنوع الاجتماعي. وتشمل المواثيق الأساسية ما يلي:

- مؤتمر وخطة عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)
- للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة ملحق رزمة الأدوات المتعلقة بالقوانين والمواثيق الإقليمية والدولية.

كيفية ادخال النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني

يمكن استخدام إستراتيجيتين متكاملتين لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في سياسات وبرامج إصلاح القطاع الأمني:

- ✓ يتطلب توجيه أدوار النوع الاجتماعي الأخذ بعين الاعتبار تأثير جميع سياسات وبرامج إصلاحات القطاع الأمني على المرأة والرجل والفتاة والصبي في جميع مراحل دورة وضع هذه السياسات والبرامج، ويشمل ذلك مراحل التحديد والتنفيذ والمراقبة والتقييم.
- ✓ دعم المشاركة المتساوية للرجل والمرأة: وحيث أن الرجال هم الأكثر تمثيلا داخل عمليات إصلاح القطاع الأمني وفي

- إنشاء مؤسسات داخل القطاع الأمني أكثر تمثيلا؛ أي مؤسسات تضم مجموعة متنوعة من الأفراد تعكس التجمعات السكانية التي تسعى لتقديم الخدمة إليها. وعلى وجه الخصوص فهناك إقرار بأن زيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها والنهوض بها داخل الأجهزة الأمنية والجهات الرقابية هو أمر ضروري لزيادة تجاوب وفعالية المؤسسات الأمنية والثقة بها.

- تحسين قدرة القطاع الأمني على القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعامل معه (انظر الجدول ١). ويرتبط هذا العنف بالاختلافات فيما بين النوع الاجتماعي مثل العنف الأسري والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر والعنف ضد مثليي الجنس. وعلى المستوى العالمي، فواحدة من بين كل ثلاث نساء تقع ضحية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مما يجعله من أكبر التهديدات لأمن الإنسان^٢. ويقع الرجال والصبيان أيضا ضحايا للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي فيواجهون عوائق أكبر من النساء عند الإبلاغ عنه لطلب العدالة.

- زيادة التعاون بين مؤسسات القطاع الأمني ومنظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية. وكما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضا تقديم خدمات أمنية وقضائية متكاملة والمساعدة في بناء قدرات مؤسسات القطاع الأمني من خلال التدريب والأبحاث وتقديم المشورة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

الرقابة على القطاع الأمني ومساءلته

من الأهداف الأساسية لعملية إصلاح القطاع الأمني هو إصلاح مؤسساته للوصول بها إلى درجة من الشفافية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمسائلة أمام السلطة المدنية الديمقراطية مثل البرلمان والنظام القضائي. وكما تدعم عملية إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي الرقابة والمساءلة من خلال ما يلي:

الجدول ٢ مشاركة المنظمات النسائية في مراجعة الامن والدفاع في دولة فيجي

في فيجي، أسهمت المنظمات النسائية غير الحكومية العاملة مع وزارة شؤون المرأة في مراجعة الدفاع والأمن المحلي عام ٢٠٠٣م، والتقت مع لجنة مراجعة الدفاع والأمن الداخلي التابعة للحكومة لمناقشة ما يلي:

- كيفية إجراء عملية المراجعة.
- من الذي سيتم استشارته.
- ما هي القضايا التي حددت بأنها تهديدات أمنية.
- كيف يمكن دمج المعايير والأعراف الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن في برنامج الدفاع.

كما قدمت المنظمات النسائية غير الحكومية توصيات واقعية تشمل تعيين وزير شؤون المرأة في المجلس الأمني الوطني بشكل دائم وكذلك تمثيل المرأة في اللجان المحلية واللجان الأمنية على مستوى المقاطعات.

✓ بناء الوعي بالنوع الاجتماعي والقدرات لفرق العمل المسؤولة عن صياغة وتنفيذ وتقييم سياسة إصلاح القطاع الأمني (ويكون ذلك من خلال تقديم دورات تدريبية وتقارير موجزة بشأن النوع الاجتماعي).

✓ التعريف ب"أعلام النوع الاجتماعي" وتعبئة الجمهور - أي كبار صناعات القرار الذين يدعمون تفعيل قضايا النوع الاجتماعي.

✓ إجراء تقدير لآثار النوع الاجتماعي على سياسة إصلاح القطاع الأمني المقترحة، ومراقبة وتقييم آثار هذه السياسة على الرجال والنساء والفتيات والفتيان.

مشاركة متعادلة من قبل الرجال والنساء

✓ ضمان أن إصلاح القطاع الأمني قد تأسس بناء على عملية تشاركية تشاورية بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكذلك المنظمات النسائية والرجالية.

✓ ضمان تمثيل المرأة والرجل في فرق العمل المسؤولة عن عمليات تحديد وصياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم سياسات إصلاح القطاع الأمني.

! نصائح بخصوص تصميم برنامج لإصلاح القطاع الأمني متجاوب مع النوع الاجتماعي

"تظهر أهمية فهم دور المرأة عند البدء بترسيخ دعائم الاستقرار في منطقة ما... وإذا كانت المرأة هي العائل اليومي وتوفر الغذاء والماء لأسرتها، فإن حماية المناطق التي تعمل بها المرأة تزيد من الأمن وتتيح لها الاستمرار في عملها... وهذا تقدير تخطيطي حيث أن تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الحياة اليومية هو أمر حيوي من المنظور الأمني لأنه يوفر الأساس للاستقرار."

العميد كارل إنجلبريكستون - قائد القوة التابعة لاتحاد قوات الشمال

وكما يتعين إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إطار عمل تصميم برامج لإصلاح القطاع الأمني على النحو التالي:

المؤسسات الأمنية، فهناك إجراء يلزم اتخاذه لزيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها والنهوض بها وضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسائية.

! نصائح بخصوص وضع سياسة لعملية إصلاح القطاع الأمني متجاوبة مع النوع الاجتماعي

توجيهات بخصوص أدوار النوع الاجتماعي

✓ إشراك خبراء في النوع الاجتماعي مثل ممثلي وزارات شؤون المرأة وأعضاء البرلمان إضافة إلى جلب الخبرات والخبراء من منظمات المجتمع المدني عند البدء بوضع سياسة لإصلاح القطاع الأمني.

الجدول ٣ تحديث قوات الشرطة في نيكاراغوا

توضح عملية تحديث قوة الشرطة المحلية في نيكاراغوا مزايا مبادرات توجيه أدوار النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في ذلك. وقد بدأت عمليات الإصلاح الواسعة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جهاز الشرطة في نيكاراغوا في التسعينيات عقب ضغوط من الحركة النسائية في نيكاراغوا ومن الشرطيات العاملات في جهاز الشرطة. وكجزء من المشروع الذي دعمته منظمة التنمية الألمانية، فقد شملت بعض المبادرات الخاصة التي تم اعتمادها ما يلي:

- مناهج تدريبية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل كليات الشرطة.
- أقسام الشرطة النسائية لتقديم خدمات للنساء والأطفال من ضحايا العنف وذلك بمشاركة منظمات المجتمع المدني.
- إصلاح معايير التوظيف بما في ذلك التدريب البدني الخاص بالإناث وتعديل متطلبات التمرين البدني وطول القامة للنساء.
- تقديم سياسات من شأنها أن تساعد ضباط الشرطة على الجمع بين الوظيفة والحياة الأسرية
- تأسيس اللجنة الاستشارية كمنتدى لمناقشة وبحث ظروف عمل الشرطيات.

والآن يبلغ عدد الشرطيات في الشرطة في نيكاراغوا ٢٦٪، وهي النسبة الأعلى للشرطيات في أي جهاز شرطة في العالم. وقد وصف جهاز الشرطة في نيكاراغوا بأنه الأكثر صداقة للمرأة، وقد نال الإعجاب لنجاح المبادرات الخاصة به للتعامل مع العنف الجنسي. وقد ساعدت برامج الإصلاح في الشرطة في الحصول على الشرعية والمصادقية في عيون الجمهور. واحتل جهاز الشرطة المرتبة الثانية من بين المؤسسات في نيكاراغوا، متقدماً بكثير على الكنيسة الكاثوليكية.

التحديات والفرص في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات

يعد برنامج إصلاح القطاع الأمني ضروريا في البيئات التي تواجه مراحل ما بعد الصراعات، حيث تعمل على منع تكرار الصراعات وتعزيز الأمن العام والذي يعتبر بدوره ضروريا للبدء في أنشطة إعادة الإعمار والتنمية. وعلى الرغم من أن كل سياق له سماته الخاصة به، إلا أن هناك تحديات وفرص بعينها تواجه دمج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في برامج إصلاح القطاع الأمني في المراحل اللاحقة لانتهاء الصراعات.

التحديات التي تواجه ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- غالبا ما يخفق مسار عمليات نزع السلاح وتسريح الجيش وإعادة التكامل في عدم ادخال النساء والفتيات.
- قد تسفر الضغوط الهادفة الى سرعة بناء مؤسسات القطاع الأمني عن عدم ترتيب الأولويات بصورة كافية للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجالات التوظيف والتدريب والدعم اللوجستي.
- قد يؤدي الافتقار إلى البنية الأساسية والقدرة إلى عدم تحقيق العدالة للمرأة.
- غالبا ما تفتقر مؤسسات القطاع الأمني إلى ثقة المدنيين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في السابق وهذا مما يزيد من صعوبة توظيف المرأة.

الفرص المتاحة لادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- يؤدي الإصلاح الشامل لمؤسسات القطاع الأمني لإيجاد فرص لمراجعة السياسات الأمنية والبروتوكولات الخاصة بالاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي متضمنا الفحص الدقيق للموظفين للوقوف على انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي مع تقديم تدريب حول مسائل تتعلق بالنوع الاجتماعي للموظفين الجدد ووضع أهداف واضحة لتوظيف النساء وإبقائهن في الوظيفة.
- مسار نزع السلاح وتسريح الجيش وإعادة التكامل يعمل كمدخل لمعالجة مسائل تتعلق بالنوع الاجتماعي: كمثال، من خلال التدريب للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي للرجال من المقاتلين السابقين.
- المرونة في أدوار النوع الاجتماعي خلال الصراعات المسلحة قد يسهل عملية إلحاق النساء بالعمل في القوات المسلحة بما فيهم المقاتلات السابقات كما يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار العام.
- يمكن أن تكون المنظمات النسائية المشاركة في عمليات حفظ السلام وتوفير الأمن للمجتمع شريك قوي في عملية ادخال مسائل النوع الاجتماعي في مسار إصلاح القطاع الأمني.
- يمكن للمؤسسات الدولية والجهات المانحة توفير المصادر الخاصة بدعم إصلاح القطاع الأمني ذات الحساسية للنوع الاجتماعي.

■ **الأهداف:** هل تتضمن الأهداف توفير خدمات الأمن والعدالة المتميزة للرجل والمرأة والفتاة والصبي وتزيد التمثيل والمشاركة في القطاع الأمني، كذلك زيادة المحاسبة والحد من انتهاكات حقوق الإنسان؟

■ **المستفيدون:** هل تم تحديد المستفيدين من برنامج إصلاح القطاع الأمني بوضوح؟ هل تتضمن البرامج النساء والفتيات والرجال والصبيان المهمشين؟

■ **الأنشطة:** هل المبادرات المدرجة في البرنامج تتناول الاحتياجات الأمنية لكل من النساء والفتيات بالإضافة إلى الرجال والصبية المهمشين؟ هل توجد أنشطة لزيادة مشاركة المرأة والمجموعات غير الممتثلة بصورة كافية في مؤسسات القطاع الأمني؟ ما هي الأنشطة التي تتناول انتهاكات أفراد القطاع الأمني لحقوق الإنسان؟

■ **النتائج:** هل هناك نتائج محددة موجهة نحو الرجل والمرأة والفتاة والصبي؟ هل هناك نتائج تركز على القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعامل معه وملاحقة مرتكبيه قضائيا بجانب زيادة توظيف المرأة وصون عملها والنهوض بها في المؤسسات الأمنية؟

■ **المؤشرات:** هل هناك مؤشرات محددة لمراقبة الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتأثير أنشطة النوع الاجتماعي؟ هل تم تصنيف المؤشرات وفقا للنوع الاجتماعي؟

■ **الميزانية:** هل تم تخصيص تمويل خاص لتحقيق الأهداف والأنشطة والنتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

■ **الشركاء:** هل تم إدراج المنظمات النسائية والرجالية والمنظمات التي تهتم بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي كشركاء محتملين؟ هل يتوفر لدى الشركاء المحددين نية الالتزام والقدرة على العمل بطريقة تتجاوز مع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟ هل تم تحديد المسؤوليات والتوقعات الخاصة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي بوضوح في وثائق البرنامج والاتفاقات والعقود المتعلقة به؟

يوجد أيضا في الاداة الأولى:

- الأسئلة المتعلقة بتقييم تأثير النوع الاجتماعي على السياسة الأمنية
- النصائح الخاصة بادخال النوع الاجتماعي في تقييم وتصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الإصلاح للقطاع الأمني
- عملية تقييم لوكالات تنفيذ القوانين لزيادة توظيف المرأة والإبقاء على عملها
- أمثلة نموذجية للممارسات الجيدة لعمليات الإصلاح في كل من البرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجر وسيراليون وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة

تساؤلات حول النوع الاجتماعي المتعلقة بتقييم برنامج إصلاح القطاع الأمني



- هل لدى أفراد القطاع الأمني القدرة على إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن عملهم اليومي؟ هل تم توفير تدريب ملائم لهم بخصوص المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟
- كم عدد الرجال والنساء الذين يعملون داخل مؤسسات القطاع الأمني وما طبيعة عملهم وما مستوى الأقدمية لديهم؟
- ما هي طبيعة بيئة العمل داخل مؤسسات القطاع الأمني؟ هل هناك مشكلات بخصوص التحرش الجنسي وانتهاك حقوق الإنسان؟
- هل تقوم الأجهزة الرقابية بالقطاع الأمني بإشراك النساء فيها؟ وهل تتشاور مع المنظمات النسائية وتراقب العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي؟
- ما هي المبادرات الموجودة على المستوى المحلي والوطني بما يخص تعامل القطاع الأمني والقضاء مع المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟
- ما هي منظمات المجتمع المدني التي تعمل فعليا في حقل المسائل المتصلة بالنوع الاجتماعي وأثرها على الأمن وكيف يمكن دعم هذه المبادرات؟

يمكن ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأنواع المتعددة لتقييم وتصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الإصلاح في القطاع الأمني لزيادة الدقة والملائمة، وتتضمن التساؤلات الرئيسية التي يتم طرحها ما يلي:

- ما هي الاحتياجات الأمنية الخاصة والتصورات والأولويات للرجال والنساء والفتيات والصبية؟
- هل تستطيع النساء والرجال والفتيات والصبية الحصول على العدالة والخدمات الأمنية؟
- هل تتجاوز التشريعات الأمنية والسياسات والبروتوكولات مع النوع الاجتماعي؟ هل هناك تشريعات ملائمة لمجابهة العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ هل يتم تنفيذ ومراقبة قوانين السلوك الداخلية وسياسات التحرش الجنسي؟
- هل يوجد تمويل وبرمجة ملائمة للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعامل معه والمعاقبة عليه؟

معلومات أخرى

المصادر

- Anderlini, S.N. with Conaway, C.P. – 'Security Sector Reform, Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action, 2004.
- Nathan, L. – *Local Ownership of Security Sector Reform: A Guide for Donors*, 2006.
- Valasek, K. – 'Gender and Democratic Security Governance, Handbook for Civil Society Organisations on Public Oversight of the Security Sector, UNDP & DCAF (Forthcoming July 2008).
- GTZ – *Gender and Citizen Security: Regional Training Module - Basic Text, Methodological Guide, Support Materials*, 2005.
- OECD DAC – *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, 2007.

المنظمات

- Centre for Security Sector Management – www.ssronline.org
- DCAF: *Gender and SSR Project* – www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform
- Global Facilitation Network for SSR – www.ssrnetwork.net
- OSCE/ODIHR – www.osce.org/odihr
- UNIFEM *Portal on Women, Peace and Security* - www.womenwarpeace.org
- UN-INSTRAW: *Gender and SSR* – www.uninstraw.org/en/gps/general/gender-and-security-sector-reform-5.html
- WILPF: *PeaceWomen* – www.peacewomen.org

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثرها في إصلاح القطاع الأمني

- 1- إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
 - 2- إصلاح أجهزة الشرطة والنوع الاجتماعي
 - 3- إصلاح قطاع الدفاع والنوع الاجتماعي
 - 4- إصلاح نظام القضاء والنوع الاجتماعي
 - 5- إصلاح نظام العقوبات والنوع الاجتماعي
 - 6- إدارة الحدود والنوع الاجتماعي
 - 7- الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
 - 8- إعداد سياسة الأمن القومي والنوع الاجتماعي
 - 9- رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
 - 10- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والنوع الاجتماعي
 - 11- إعداد وتقييم ومتابعة إجراءات إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
 - 12- تدريب أفراد أجهزة الأمن على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- ملحق القوانين والوثائق الدولية والإقليمية

يمكن الحصول على هذه الأدوات والملاحظات من المواقع الإلكترونية التالية:
www.dcaf.ch

قام بإعداد هذه الملاحظات ماجيو تاكشيتا (Mugih Takeshita) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة استنادا إلى التقرير الأول الذي أعدته كريستين فالاسيك (Kristin Valasek) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

- ١ OECD DAC, *Security System Reform and Governance*, DAC Guidelines and Reference Series, (OECD: Paris), p. 20.
<http://www.oecd.org/dataoecd/8/39/31785288.pdf>
- ٢ UNIFEM, *Not a Minute More: Ending Violence Against Women*, (UNIFEM: New York), 2003, p. 8.
- ٣ Bastick, M., Grimm, K. and Kunz, R., *Sexual Violence in Armed Conflict: Global Overview and Implications for the Security Sector*, (DCAF: Geneva), 2007, p.159.
- ٤ Anderlini, S.N. with Conaway, C.P., 'Security Sector Reform', in *Inclusive Security, Sustainable Peace: a Toolkit for Advocacy and Action*, International Alert and Initiative for Inclusive Security, 2004, p. 37.
- ٥ Engelbrektsen, K., 'Resolution 1325 increases efficiency', *Good and Bad Examples: Lessons Learned from Working with United Nations Resolution 1325 in International Missions* (Genderforce: Uppsala), 2007, p.29.
- ٦ Funk, A., Lang, J. L. and Osterhaus, J., *Ending Violence Against Women and Girls – Protecting Human Rights: Good Practices for Development Cooperation*, (GTZ: Eschborn), 2007, pp. 47-48, cited in: Bastick, M., Grimm, K. and Kunz, R. *Sexual Violence in Armed Conflict: Global Overview and Implications for the Security Sector*, (DCAF: Geneva), 2007, pp. 150-151.